● أخبار قصيرة

قريباً.. تحصيل المستحقات المترتبة على العراق

أكد رئيس غرفة التجارة الايرانية - العراقية المشتركة، أنه سيتم تحصيل المستحقات المترتبة على العراق تدريجياً وفي خلال فترة ٣ إلى ٥ شهور.

وأوضح يحيى آل إسحاق، في تصريح صحفي، أن العلاقات التجارية الايرانية - العراقية مقومة بعملتي "اليورو" و"الدولار" أي أن العراق وعلى خلفية أن غالبية عوائده من مبيعات النفط المقومة بالدولار أصلاً، يسدد الجانب الايراني المدفوعات بهذه العملة، غير أن الجانب الأميركي وضع عراقيل أمام البنك المركزي العراقي، وبتنا نواجه قيوداً في استلام المستحقات بالدولار من هناك.

وأشار آل إسحاق إلى أنه ولتحصيل المستحقات من البنك المركزي العراقي وجدنا آليات متعددة، منها على سبيل المثال تسلمنا الكثير من المستحقات عن طريق آلية "الوساطة".

تفريغ سفينتي قمح وذرة في ميناء الشهيد رجائي

أعلن المدير العام للموانئ والملاحة البحرية في محافظة هرمزكان (جنوب ايران) تفريغ سفينتي قمح وذرة في ميناء الشهيد رجائي محملتان بـ١١٧ ألف طن في الشهر الأول من العام الايراني الجاري (بدأ في ٢١ مارس/ آذار)، مؤكداً أن ٣ سفن تحمل سلعاً أساسية تنتظر دورها في هذا الميناء.

وقال حسين عباس نجاد أمس الجمعة: ان السفينتين تحملان ٦٤ ألف طن من القمح و٥٣ ألف طن من الذرة، وأكد أن ٣ سفن تحمل ٢٠٩ آلاف طن من القمح تنتظر دورها في مرفأ ميناء بندرعباس لتفريغ حمولتها. وأشار الى أن هذه السفن الثلاث تحمل ٦٦ ألف طن و٦٩ ألف طن و٧٤ ألف طن من القمح سيتم تفريغها بمجرد الانتهاء من المراحل القانونية.

عرض ٩ سيارات جديدة في البلاد

أعلن المدير العام لصناعات السيارات في وزارة الصناعة والمعادن والتجارة عن عرض ٩ سيارات جديدة في السوق هذا العام، وقال: زيادة إنتاج شركات صناعة السيارات الكبرى في البلاد وتنفيذ الخطوة الثانية من برنامج تطوير السيارات سيكون ممكناً مع إصلاح الأسعار.

وأضاف عبدالله توكلي لاهيجاني، في مقابلة مع مراسل "إرنا"، في العام الايراني الماضي (انتهى ٢٠ مارس ٢٠٢٣)، استطاعت شركات إنتاج السيارات الكبرى في ايران من إنتاج أكثر من مليون و ٣٠٠ ألف مركبة لتسجل نمواً بنسبة ٣٩ بالمائة وذلك بعد أربع سنوات متتالية من إنتاج حوالي ٨٠٠ ألف سيارة في السنة.

بعد عودة العلاقات بينهما..

أي مستقبل للنشاط الإقتصادي والتجاري بين إيران والسعودية؟

الوفاق/ خاص

أعلن وزير الإقتصاد والشؤون المالية الإيراني، إن إنشاء غرفة تجارية مشتركة بين ايران والسعودية مطروح على جدول الأعمال، وتسعى منظمة تنمية التجارة الإيرانية إلى وضع اللمسات الأخيرة على خريطة الطريق بين البلدين.

وقال إحسان خاندوزي، في أول مؤتمر صحفي له في العام الإيراني الجديد (بدأ في ٢١ آذار/ مارس ٢٠٢٣)، عن إمكانية إنشاء غرفة تجارية مشتركة بين طهران والرياض: نظراً إلى أن إنشاء الغرفة التجارية المشتركة بين إيران والسعودية مطروح على جدول الأعمال، تسعى منظمة تنمية التجارة إلى وضع اللمسات الأخيرة على خريطة الطريق بين البلدين، وستكون الخطوة الأولى مرتكزة على إعادة العلاقات التجارية إلى مستوى المليار دولار على جدول الأعمال؛ وبالنظر إلى إرادة البلدين لاستئناف العلاقات الاقتصادية، نأمل في الوصول إلى الهدف التجاري المنشود.

وأضاف وزير الاقتصاد: لم يكن لدينا أي تفاعل تجاري في السنوات الممتدة بين ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١؛ لكن بالطبع تم التصدير والتفاعل التجاري في العام الماضي؛ ولكن بالنظر إلى رغبة البلدين في استئناف العلاقات، لدينا عدة خطط لتطوير العلاقات الاقتصادية.

زيارة السعودية

وأعلن خاندوزي عن خطته لزيارة السعودية في أواخر نيسان/ أبريل ٢٠٢٣. وأوضح أنه سيزور جدة في إطار زيارة عمل، حيث تستهدف الزيارة الإفادة من الإمكانيات التمويلية للبنك الاسلامي للتنمية.

وأشار وزير الاقتصاد إلى أن التبادل التجاري الايراني - السعودي كان قد بلغ مستوى ٩٠٠ مليون دولار في السابق الى أن انخفض لمستوى ١٥ مليون دولار في السنة المالية الفائتة (انتهت ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٣).

خط نقل بحري مباشر

من جانبه، أعلن رئيس دائرة الموانئ والملاحة البحرية في محافظة هرمزكان (جنوب ايران)، الاستعداد لتدشين خط نقل بحري مباشر مع السعودية، مؤكداً عدم وجود مشاكل تقنية أو مشاكل في الموانئ أمام ذلك.

وقال حسين عباس نجاد، في تصريحات صحفية، أدلى بها في ميناء بندرعباس مركز محافظة هرمزكان: إنه وقبل الاتفاق الأخير بين ايران والسعودية استمر التبادل التجاري بين البلدين؛ ولكن بشكل محدود وكانت البضائع الايرانية تصل السعودية عبر الإمارات، والآن ورغم قلة حجم التبادل التجاري وتبادل السلع بين البلدين، هناك مطالبات من قبل النشطاء الاقتصاديين لخفض تكاليف النقل والتبادل التجاري مع السعودية عبر تدشين خط نقل بحري مباشر بين البلدين.

وأضاف عباس نجاد: إن منظمة الموانئ والملاحة البحرية، في حال وجود طلب وزيادة حجم التجارة مع مرفأ محدد، مستعدة من جهتها لتدشين خط ملاحة مباشر، وأن القضايا الأخرى مثل إبرام الاتفاقيات الاقتصادية وحجم التجارة، هي من اختصاص وزارة الصناعة والتعدين والتجارة ومنظمة تطوير التجارة والغرفة التجارية.

تجارة الصلب

من جهته، أكد متحدث لجنة العلاقات الدولية والتنمية التجارية بدار الصناعة والتجارة والمعادن الايرانية، تسجيل تجارة الصلب بين ايران والسعودية مستوى ١٤ مليون دولار في الشهور الثلاثة الماضية.

وأوضح روح الله لطيفي، في تصريح صحفي، أنه على مدى الشهور الثلاثة الماضية، ومنذ قرب توصل المفاوضات بين ايران والسعودية الى نتائج، بلغت لحد الآن تجارة الصلب بين البلدين ١٤ مليون دولار.

وذكر لطيفي أن التجارة بين البلدين كانت قد بلغت مستويات الصفر عند انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. واعتبر أن العلاقات التجارية البينية تؤدي الى ايجاد ممر ترانزيت جديد، بحيث تتهيأ للسعودية إمكانية تمرير السلع والطاقة من الخليج الفارسي الى آسيا الوسطى والقوقاز وشرق أوروبا؛ بالمقابل وعبر الأراضي السعودية يصير بالإمكان تمرير البضائع من آسيا الوسطى والقوقاز وروسيا وايران عن طريق البر وسكك الحديد منها الى البحر الأحمر.

ورجح لطيفي بلوغ حجم التبادل التجاري بين ايران والسعودية أكثر من ٨٠٠ مليون دولار في حال إنشاء غرفة تجارية ايرانية - سعودية مشتركة بالإقتران مع تحسن كافة الأبعاد السياسية والتوافق بين الحكومتين.

تفعيل اتفاقية ١٩٩٨

واتفقت طهران والرياض، في مباحثاتهما في بكين من ٦ إلى ١٠ مارس الماضي، وخلال الحوار بين وزيري خارجيتي البلدين، على تفعيل الاتفاق العام للتعاون الاقتصادي التجاري الثقافي المبرم عام ١٩٩٨.

وتنص هذه الاتفاقية التي تتكون من مقدمة و٨ مواد، على تعاون البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والعلمية والتقنية والثقافية والرياضية والشبابية.

وتضمنت الاتفاقية تشجيع وتسهيل الاستثمارات المشتركة وتبادل زيارات الوفود التجارية، فضلاً عن إمكانية توقيع الجانبين أي اتفاقيات أخرى. ونصت أيضاً على تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة على المستوى الوزاري.

مستقبل النشاط الإقتصادي والتجاري

يحمل الإعلان عن عودة العلاقات بين إيران والسعودية، وتسوية العديد من الملفات العالقة بينهما، كثيراً من الدلالات؛ لكن الأمر يبقى رهن اتخاذ قرارات بشأن إعادة إنطلاق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

وجاء تصريح وزير المالية السعودي، محمد الجدعان، بشأن إمكانية ضخ استثمارات سعودية في إيران، ليبرهن على أن الأمور قد تفضي إلى أوضاع إيجابية تنعكس على البلدين.

ولم يكتف الجدعان بالقول بإمكانية ضخ الاستثمارات فحسب، بل أضاف: أن هناك كثيراً من الفرص للاستثمارات السعودية في إيران.

إمكانات البلدين

وبحكم علاقات الجوار والعلاقات التاريخية الممتدة، استمرت المعاملات التجارية والاقتصادية بين البلدين، أبرزها تدفق الإيرانيين نحو السعودية لأداء مناسك الحج والعمرة، وهو نشاط ممتد على مدار العام.

كما أن كلاً من إيران والسعودية عضوان في منظمة "أوبك" و"أوبك بلس"، فالسعودية تمتلك رصيداً هائلاً واحتياطياً كبيراً من النفط والغاز (٢٦١/٦ مليار برميل احتياطي نفطي، ٨ تريليونات مترمكعب احتياطي من الغاز الطبيعي)، أما إيران فلديها رصيد كبير واحتياطات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي (٢٠٨/٦ مليارات برميل من احتياطي النفط، و٣٤ تريليون مترمكعب من احتياطي الغاز)، وذلك وفق بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٢٢، ولكلتا الدولتين مكانتها في أسواق الطاقة.

وظلت التجارة بين البلدين جسراً مهماً لتبادل السلع، خاصة السجاد والمواد العطرية وبعض الأغذية، وإن كان تطور علاقات الدولتين بالعالم الخارجي قد فرض أوضاعاً جديدة أدت إلى تغير في اتجاهات التجارة في ظل حاجة البلدين إلى منتجات ومستلزمات أخرى، بينها الآلات ووسائل النقل على سبيل المثال، إلا أن من المنتظر أن تظهر إبرام اتفاقية عودة العلاقات بين البلدين نتائج إيجابية في المجال الاقتصادي.

وقد تسمح العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين بعودة تلك التعاملات التي توقفت، بالإضافة إلى صور جديدة من التعاون، في ظل تنوع الإقتصاد الإيراني، وإمكانية تصدير طهران سلعاً زراعية ومواد خاماً وسلعاً أولية، مثل الحديد، لتلبية احتياجات مشاريع التشييد والبناء في السعودية.

خاندوزي: نظراً إلى أن إنشاء الغرفة التجارية الإيرانية-السعودية المشتركة مطروح على جدول الأعمال، تضع منظمة تنمية التجارة اللمسات الأخيرة على خريطة الطريق بين البلدين

حسب توقعات صندوق النقد الدولي..

آفاق إيجابية للإقتصاد الإيراني في العام الجديد

أعلن صندوق النقد الدولي، الذي رسم نظرة مستقبلية غير مطمئنة للاقتصاد العالمي في عام ٢٠٢٣، استمرار النمو الاقتصادي وتحسن وضع التضخم في إيران خلال هذا العام رغم الحظر. صندوق النقد الدولي توقع آفاق غير مطمئنة للاقتصاد العالمي في عام ٢٠٢٣ بسبب أزمة القطاع المالي، وارتفاع التضخم، وآثار الحرب في أوكرانيا، وأوجه القصور الناجمة عن انتشار فيروس كورونا. وبينما بلغ النمو الاقتصادي العالمي ٣/٤ بالمائة في عام ٢٠٢٢، تتوقع هذه المؤسسة الدولية أن ينخفض النمو الاقتصادي العالمي إلى ٢/٨ بالمائة هذا العام.

نمو إيجابي في الإقتصاد الإيراني

يتوقع هذا التقرير أن يشهد الاقتصاد الإيراني نمواً إيجابياً ومتقدماً في عام ٢٠٢٣ وللعام الرابع على التوالي رغم استمرار سياسة الحظر الأمريكية، حيث واجه الاقتصاد الايراني نمواً سلبياً بنسبة ١/٨ بالمائة و٣/١ بالمائة على التوالي في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، بعد انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة؛ لكن في السنوات التالية، ومع إفراغ العقوبات من محتواها، شهد الاقتصاد الايراني نمواً مرة أخرى؛ وفي السنوات من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢، اختبر الاقتصاد الايراني نمواً بنسبة ٣/٣ بالمائة و٤/٧ بالمائة و٢/٥ بالمائة. ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، فان الاقتصاد الإيراني سيشهد نمواً بنسبة ٢ بالمائة في ٢٠٢٣.

تحسن وضع التضخم

كما تتوقع هذه المؤسسة الدولية تحسن وضع التضخم في الاقتصاد الإيراني في السنوات المقبلة؛ وبينما وصل معدل التضخم في إيران إلى ٤٩ بالمائة في عام ٢٠٢٢، توقعت أن يصل هذا الرقم إلى ٤٢/٥ بالمائة في عام ٢٠٢٣ و ٣٠ بالمائة في عام ٢٠٢٤. وبحسب هذا التقرير، فان رصيد الحساب الجاري لإيران في عام ٢٠٢٢ يعادل ٤/٧ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، والذي وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، سيصل هذا الرقم إلى ما يعادل ١/٨ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام. ومن المتوقع أن يبلغ معدل البطالة في إيران ٩/٨ بالمائة هذا العام، وقدر معدل البطالة في إيران العام الماضي بنحو ٩/٥ بالمائة.

لتوقيع مذكرة تفاهم إنشاء أكبر ميناء بري استراتيجي في إيران

وفد إقتصادي روسي سيزور محافظة كرمان

أعلن رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى الاسلامي، أنه سيتم قريباً إبرام مذكرة تفاهم مع روسيا بشأن إنشاء أكبر ميناء بري استراتيجي في ايران بمحافظة كرمان (جنوب شرق البلاد).

والتقى محمدرضا بورإبراهيمي، مع إيغور ليفيتين، مساعد الرئيس الروسي ومبعوثه الخاص الذي زار ايران الأسبوع الماضي، وعقد معه جولة من المباحثات.

وقال النائب بورإبراهيمي بشأن هذا اللقاء: إن السيد ليفيتين حضر في مجلس الشورى الإسلامي، وبحث في اجتماع مشترك مع اللجنة الاقتصادية بالبرلمان القضايا المتعلقة بتنفيذ هذا المشروع المهم. وأضاف: في هذا الاجتماع، تمت مناقشة ومراجعة الاتفاقيات المهمة المتعلقة بتعاون هذه اللجنة من أجل التنفيذ الأسرع والأكثر اكتمالاً للمشروع المذكور.

وأعلن بورإبراهيمي إن اللجنة الاقتصادية بالبرلمان مستعدة لأي تعاون لتنفيذ هذا المشروع المهم الوطني والإقليمي. كما طالب بإدراج مدينة كرمان، الواقعة على طريق ممر الاتصال بين الشمال والجنوب، في جدول أعمال الفريق الاقتصادي الروسي في إطار خطة مشتركة للاستثمار الأجنبي.